

تمليك الأراضي واستغلالها فى خلافة عثمان بن عفان د. زريف مرزوق المعاينة*

ملخص

شهدت فترة خلافة عثمان بن عفان زيادة فى منح القطائع إذ كان سخيًا ومتساهلاً فى تمليك الأراضي فى مختلف الأمصار، فأقطع عدداً من الصحابة ورؤساء القبائل وغيرهم، فقاموا باستغلالها على نطاق واسع ويتضح من خلال الدراسة:

- ١- إنه حدث توسع فى منح القطائع فى زمن عثمان لاعتبارات عسكرية ودفاعية ولاعتبارات خاصة بتوطين العرب.
- ٢- وحدث توسع فى امتلاك الأرض الزراعية واستخدام الرقيق فى إحياء الأرض فى البلدان المفتوحة.
- ٣- وجدت ملكيات واسعة لعدد من كبار الصحابة الذين عنوا بإحياء الأرض والاستثمار الاقتصادى.

* أستاذ مشارك - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة مودة.

The Granting and Exploitation of Land Under Caliph Uthman Ibn Affan

Abstract

Of interest in this paper is the considerable increase in the number of *qataye* (plots of land) granted by Caliph Uthman Ibn Affan, who had a reputation for generosity, to *sahabah* (companions of the prophet) and tribal sheikhs (chiefs) in various provinces of the Islamic state. The study investigates the reasons behind the land grants, focusing on military considerations as well as the caliph's desire to establish Arab settlements in conquered countries. The *sahabah's* interest in exploiting such lands, by way of economic investment, and the use of slaves for the purpose are also examined.

تمليك الأراضي واستغلالها في خلافة عثمان بن عفان

شهدت مدة خلافة عثمان بن عفان زيادة في منح القطائع من الصوافي والأرض الموات؛ إذ إنَّ الخليفة عثمان كان سخياً ومتساهلاً في منح القطائع. فقد منح كثيراً من كبار الصحابة أراضي بلغت مساحة بعضها إلى قرية، أو ضيعة كبيرة (أقطع عثمان بن عفان لعبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- في النهرين، ولعمار بن ياسر استنبا وأقطع خباب صنعاء، وأقطع سعد بن مالك قرية هرمزان)^(١).

وقد أبيع لبعض كبار الصحابة بيع الأرض المقطعة له؛ إذ باع أسامة بن زيد الأرض التي أقطعها عثمان له^(٢). ووضح أنَّ مثل هذا الإجراء يؤثر في موارد الدولة. ولعلَّ النَّصرَف في الأرض المقطعة بيعاً هو الذي حدا بابن آدم إلى أن يقول: (لم يقطع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الأرضين ولا أبو بكر ولا عمر، وأول من أقطعها وباعها عثمان)^(٣).

من هنا يظهر أنَّ بعض قطائع عثمان كانت تمليكا: (أقطع عثمان -رضي الله عنه- جماعة من الصحابة أرض السواد إقطاع تمليك)^(٤). وكانت هذه الأراضي المقطعة أرض عشر وليست أرض خراج. الأرضون التي يملكها ربّها ليس فيها خراج مثل هذه القطائع التي أقطعها عثمان -رضي الله عنه- في السواد^(٥)، وإذا كان الخليفة عمر قد أوقف الصوافي على الفاتحين^(٦)، فإنَّ خلفه عثمان قد رأى أن يقطع منها (وأول من أقطع العراق عثمان بن عفان، أقطع قطائع من صوافي كسرى وما كان من أرض الجالية فأقطع طلحة النشاسج وأقطع وائل بن حجر الخضرى وما حو إلى زرارة، وأقطع خباب بن الأرت اسبينا وأقطع عدى بن حاتم الطائي الروحاء، وأقطع خالد بن عرفطة أرضاً عند حمام أعين وأقطع الأشعث بن قيس الكندي طيزناباذ، وأقطع جرير ابن عبد الله البجلي أرضه على شاطئ الفرات)^(٧)، ويرى الماوردي أنَّ هذه القطائع من الصوافي قد جاءت لقناعة عثمان بأنّه رأى إقطاعها أوفر لغلتها من تعطيلها، وشرط على من أقطعها إيّاه أن يأخذ منه حقَّ الفيء، فكان ذلك إقطاع إجازة لا إقطاع تمليك فتواقرت غلتها حتّى بلغت -على ما قيل- خمسين ألف درهم، فكان منها صلاته وعطاياه^(٨). وقد لاحظنا أنَّ عمر قد أقطع على نحو محدود من صوافي الكوفة.

ويلاحظ أن عثمان قد تنبه إلى (حقوق المقاتلة الأولين الذين شاركوا في فتح السّود، وعادوا إلى مواطنهم في الحجاز والجزيرة ولم ينزلوا الكوفة، وقرّر تحديد حصصهم من أرض الصّوافي في السّود والسّماح لهم ببيعها، أو مبادلتها ممّن يريد التملك في السّود ولهم أراض في الجزيرة يبادلونها بها)^(٩). وبين الطبري ذلك قائلاً: (إنّ عثمان جمع أهل المدينة، فقال: إنّ الناس يتمخضون بالفتنة، وإني والله لأتخلصن الذي لكم حتى أنقله إليكم إن رأيتم ذلك، فهل ترونه حتى يأتي من شهد مع أهل العراق الفتوح فيه. فيقيم معه في بلاده؟ فقام أولئك، وقالوا: كيف نتقل لنا ما أفاء الله علينا من الأرضين يا أمير المؤمنين؟ فقال: نبيعها ممّن شاء بما كان له بالحجاز. ففرحوا وفتح الله عليهم به أمراً لم يكن في حسابهم، فافترقوا وقد فرّجها الله عنهم به. وكان طلحة بن عبيد الله قد استجمع له عامة سهمان خبير إلى ما كان له سوى ذلك، فاشتري طلحة منه من نصيب من شهد القادسية والمداين من أهل المدينة ممّن أقام، ولم يهاجر إلى العراق النشاسج بما كان له بخبير وغيرها من تلك الأموال، واشتري منه ببئر أريس شيئاً كان لعثمان بالعراق، واشتري منه مروان بن الحكم بمال كان أعطاه إياه عثمان نهر مروان - وهو يومئذ أجمة - واشتري منه رجال من القبائل بالعراق بأموال كانت لهم في جزيرة العرب من أهل المدينة ومكة والطائف واليمن وحضرموت، فكان ممّا اشترى منه الأشعث بمال كان له في حضرموت ما كان له بطيز ناباذ، وكتب عثمان إلى أهل الآفاق في ذلك وبعده جربان الفيء والفيء الذي يتداعاه أهل الأمطار، فهو ما كان للملوك نحو كسرى وقيصر ومن تابعهم من أهل بلادهم، فأجلى عنه، فأتاهم شيء عرفوه، وأخذ بقدر عدّة من شهدها من أهل المدينة وبقدر نصيبهم، وضّم ذلك إليهم. فبايعوه بما يليهم من الأموال بالحجاز ومكة واليمن وحضرموت، يرد على أهلها الذين شهدوا الفتوح من بين أهل المدينة)^(١٠). وهذا الإجراء قد أتاح لكثير من رجال قريش سبيل الإثراء؛ إذ (أنّ الجماعات التي امتلكت صوافي في الكوفة مقابل أراضيها في الجزيرة أكثرهم من قريش؛ أي أنّ الذين قاموا في المبادلة في الحالتين غالبيتهم من قريش، وهم أول من انتبه إلى أهمية الأراضي بخاصة أنهم أصحاب ملكيات قبل الفتح، وساعدهم غناهم على تكوين ملكيات لهم بطريقة أو بأخرى)^(١١) كما أنّ هذا الإجراء قد مكّن بعض المدنيين مثل طلحة بن عبيد الله التميمي، والكوفيين مثل الأشعث بن قيس الكندي من امتلاك ضياع واسعة من الصّوافي. ولا يخفى أنّ

القرار يخالف الاتجاه الذي أقرّ زمن عمر بن الخطاب بعدم بيع أرض الصوافي بحسبانها ملكية مشتركة للمقاتلة^(١٢).

قواطع عثمان من الأرض الموات أيضاً في البصرة، (وكان عثمان بن عفان أخذ دار عثمان بن أبي العاصي الثقفي، وكتب أن يعطى أرضاً بالبصرة فأعطى أرضه المعروفة بشط عثمان بحيال الأبله. وكانت سبعة فاستخرجها وعمرها)^(١٣)، ويبدو أنّ هذه الأرض التي أقطعت لعثمان كانت واسعة (فأقطعه عثمان بن عفان - اثني عشر ألف جريب)^(١٤). ولنا أن نفترض أنّ منح القطائع من موات البصرة لم يكن ليثير اعتراضاً كما حصل في الكوفة عندما أقطعت الصوافي لأن الأخيرة كانت وفقاً على الفاتحين ومن الأرض الخصبة، في حين تطلب إحياء الموات في البصرة أموالاً، ولم يكن بمقدور أحد أن يحييها سوى الأثرياء.

ويُضح أنّ إقطاع الأرض من الصوافي بهذا الشكل الواسع قد أثار في زمن عثمان بعض الشكوك والتساؤلات^(١٥)، فقد روى عن سيف، عن عمر بن محمد، عن عامر أنّه قال: (أقطع الزبير وخباب وابن مسعود وابن ياسر وابن هبّار زمان عثمان، فإن يكن عثمان أخطأ فالذين قبلوا منه الخطأ أخطأوا، وهم الذين أخذنا عنهم ديننا)^(١٦).

تجدر الإشارة إلى أنّ عثمان في قطائعه، وإن كان متساهلاً وسخيّاً فيما يتعلق بشأن الصوافي والأرض الموات، فإنّ تصرّفه في المنح كان محكوماً بظروف تاريخية موضوعية سبقت خلافته. فالقطائع في الشام مثلاً قد جاءت من الصوافي، وكان المقاتلة قد وضعوا أيديهم عليها منذ خلافة عمر بن الخطاب، وكان جلّ ما فعله عثمان أن أقرهم على ما في أيديهم رغبة في تأمين الرزق لهم؛ (إنّ هذه القطائع كانت من الأرضين التي كانت تحت يد أنباط القرى، فلمّا هزم الله الروم هربت تلك البطارقة عمّا كانت في أيديها من تلك المزارع فلحقت بأرض الروم، ومن قتل منها في تلك المعارك التي كانت بين المسلمين والروم فصارت تلك المزارع والقرى صافية للمسلمين موقوفة يقبلها والى المسلمين كما يقبل الرجل مزرعته، قالوا فمنها أندركيسان يعني بدمشق وقبيس بالبلقاء تدخل قبالتها بيت المال فيخرج نفقة ما يخرج من الخراج حتى كتب معاوية في أمرته على الشام إلى عثمان أنّ الذي أجراه عليه من الرزق في عمله ليس يقوم بمؤن من يقوم عليه من وفود الأجانب ورسل أمرائها ومن يقدم عليه من رسل الروم وفودها ووصف في كتابه هذا المزارع الصافية وسمّاها له، وسأله أن يقطعه إياها ليقوى على ما

وصف له، وقال: إنها ليست من قرى أهل الذمة ولا من الخراج فكتب إليه عثمان بذلك قالوا فلم تزل بيد معاوية حتى قُتِلَ عثمان^(١٧).

وهذا يعنى أن معاوية قد حصل على قطائع واسعة، وأنه قد خول في التصرف فيها، كما وجدت أصول بعض القطائع في إنطاكية منذ زمن عمر لأسباب عسكرية، وجاء عثمان فأقر ذلك، (كانت إنطاكية عاصمة الذكر والأمر عند عمر وعثمان، فلما فتحت: كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رتب بإنطاكية جماعة من المسلمين أهل نيات وحسبة واجعلهم بها مرابطة ولا تحبس عنهم العطاء. ثم لما ولى معاوية كتب إليه بمثل ذلك، ثم إن عثمان كتب إليه يأمره أن يلزمها قوماً وأن يقطع قطائع ففعل^(١٨). وقد أقطع عثمان في أماكن معينة في الشام لأسباب استراتيجية وعسكرية تتعلق بالدفاع عن أمن الأمة، (ثم إن الروم غلبوا على بعض هذه السواحل - في لبنان؛ مثل صيدا وعرفة وجبيل وبيروت - في آخر خلافة عمر بن الخطاب، أو أول خلافة عثمان بن عفان، فقصده إليهم معاوية حتى فتحها ثم رمها وشحنها بالمقاتلة وأعطاهم القطائع^(١٩)، وإضافة إلى السبب الاستراتيجي في منح القطائع وجد نوع من إقطاع التوطين في بعض سواحل الشام^(٢٠)، حيث وضعت حاميات عسكرية، (ثم لما ولى معاوية الشام والجزيرة لعثمان بن عفان - رضى الله عنه - أمره أن ينزل العرب بمواضع نائية عن المدن والقرى، ويأذن لهم في اعتمال الأرضين التي لا حق فيها لأحد، فأنزل بنى تميم الرابية وأنزل المازحين والمدير أخلاطاً من قيس وأسد وغيرهم، وفعل ذلك في جميع نواحي ديار مضر، ورتب ربيعة في ديارهم على ذلك، وألزم المدن والقرى والمسالح من يقوم بحفظها ويذب عنها من أهل العطاء ثم جعلهم مع عماله^(٢١). وحدث إقطاع توطين لأسباب عسكرية في قاليقلا زمن عثمان؛ إذ كتب حبيب بن مسلمة إلى معاوية (يسأله أن ينفذ إليه من أهل الشام والجزيرة، من يرغب في الجهاد أو الغنيمة، فبعث إليه معاوية ألفى رجل، أسكنهم قاليقلا وأقطعهم بها القطائع، وجعلهم مرابطة بها^(٢٢)).

إن سياسة عثمان في مجال القطائع قد مكنت الأشراف من شراء الأرض وبيعها والإفادة من تجفيف المستنقعات وإحياء الموات، وأدى هذا الأمر إلى نمو الثروات الفردية^(٢٣). ويظهر أن القبائل العربية قد أطلقت في الشام والجزيرة والسواحل اللبنانية من حيث ملكية الأرض، سواء عن طريق الإقطاع التوطيني، أو

وضع اليد على الصوافي؛ وهو مما جعل هذه القبائل أكثر رضا عن الخليفة عثمان ومعاولية. على العكس من القبائل العربية في العراق وفي الكوفة بخاصة؛ إذ إنها لم تملك الصوافي ابتداءً بل عدت وقفاً وفيئاً لا من حيث المردود المادى، وجاءت سياسة عثمان فى توزيعها وتمليكها لغيرهم لتخرجها من أيديهم ولتحرّمهم من الفىء المتأى عنها، وهو الأمر الذى كان له أثره فى استياء هذه القبائل وثورتها ضد عثمان.

أوضحنا سابقاً حصول توسيع امتلاك الأرض الزراعية وإحياء الموات. والواقع أنّ هذا التوجّه قد ترسّخ أكثر فى زمن عثمان؛ إذ أفاد الأشراف من بيع الأرض وشرائها فى الكوفة والبصرة والشام، وأفادوا من القطائع وتجفيف المستنقعات وإحياء الموات^(٢٤). وقد كان لكثير من الصحابة أراضٍ؛ فعلى سبيل المثال امّتك ابن مسعود، والحسن بن على، وأبو هريرة، وابن عباس مزارع فى السواد يزرعونها ويؤدّون خراجها^(٢٥). كما امّتك الزبير بن العوام خططاً ودوراً بالإسكندرية والكوفة والبصرة، وكانت له غلات تقدّم عليه من أراض المدينة^(٢٦)، وكان لابن مسعود فى الكوفة عقار^(٢٧)، وقد أشرنا من قبل إلى ظهور ملكيات للأرض فى الأمصار، ويهمّنا الآن أن ننظر إلى الأوضاع الزراعية وملكيات الأرض التى لم تقتصر على الأمصار فحسب، وإنّما امتدّت إلى الحجاز بشكل عام وإلى المدينة بشكل خاص؛ إذ يبدو أنّ العرب المسلمين قد بدأوا يعنون بالأرض الزراعية منذ زمن عمر بن الخطاب، حيث بدأوا استغلال أرض خيبر، عندما (كثّر فيهم من يعمل على الأشجار فاستغنوا عن اليهود)^(٢٨)، وبدأت تتكوّن ملكيات زراعية واسعة فى الحجاز، ونشطت عملية إحياء الموات، فامّتك على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله والخلفاء مساحات معتبرة من الأرض كانت صالحة للزراعة، وكان أغلبها قد جاء عن طريق إحياء الموات^(٢٩). وقد ترتّب على إقبال الناس على إحياء الموات أن وصلت أسعار بعضها إلى مبالغ باهظة^(٣٠). ويبدو أنّ على بن أبى طالب قد امّتك كثيراً من الأراضي الصالحة للزراعة، وأنّه قد استصلح بعض الأراضي وأجرى فيها عيوناً ... (عمل على بينبع البغيغات وهى عيون، منها عين يقال لها خيف الأراك، ومنها عين يقال لها ضيف ليلي، ومنها عين يقال لها خيف بسطاس)^(٣١)، وربما كان على يتحرّج من أن يكون من ضمن المجموعة المحسوبة من التيار الدنيوى، وأراد ألا يحسب من زمرة

الأثرياء، فتصدق ببعض هذه الأموال. وقال لما بشر باستصلاح البغيغات: (تسر الوارث، ثم قال هي صدقة على المساكين وابن السبيل وذوى الحاجة الأقرب)^(٣٢). وعنى ... عثمان بن عفان بالأرض الزراعية، فقد كان يمتلك بئر أريس الذى أجرى له مياه^(٣٣)، وكان قد احتفر خليجاً سمى بخليج بنات نائلة كان يروى أرضاً له اعتملها بالعرصة^(٣٤)، كما امتلك أرضاً بالعالية^(٣٥). ويبدو أن ملكيات عثمان الواسعة، ورغبته فى استصلاح الأرض وإحياء الموات، قد جعله يستعين بعمل العبيد فى ذلك ... (إن عثمان رضى الله عنه - خلع خليجاً حتى صبه فى باطن بلد من الجرف وجعله لبناته من نائلة بنت الفرافصة، وإثمه استعمل فيه ثلاثة آلاف من سبى بعض الأعاجم)^(٣٦)، وهذه إشارة مهمة جداً تعطينا دليلاً على استخدام العبيد فى العمل الزراعى. كما تضعنا أمام إمكان استخدام عثمان ممتلكاته من الرقيق فى أعمال كهذه، إنه كان له ألف مملوك^(٣٧)، بخاصة وأن الأمر يتعلق باستخراج وإحياء أرض^(٣٨)، ويجوز أن يكون الزبير بن العوام قد استخدم العبيد فى الإحياء والأعمال الزراعية (كان للزبير ألف مملوك يؤدون إليه الخراج)^(٣٩)، وخاصة أنه قد امتلك مساحات واسعة من الأراضى، وأسهم فى إحياء الأرض الموات^(٤٠). وعندما نرجح إمكان استخدام الزبير للعبيد فى الزراعة، نجد سندنا فى استخدام عثمان لهم فى الحقبة نفسها، كما أن عبد الله بن عامر كان قد استخدم العبيد - الزنج - فى إحياء الأرض، وكان معنياً هو الآخر بالأرض الزراعية؛ إذ (اتخذ - القريتين - وغرس بها نخلا، وأنبط عيوناً تعرف بعيون ابن عامر .. على طريق المدينة .. وحفر الحفير ثم حفر السمينة، واتخذ بقرب قباء قصراً، وجعل فيه زجاً ليعملوا فيه، واتخذ بعرفات حياضاً ونحلاً ..)^(٤١).

يتضح أن إحياء الأرض الموات كان يعود على صاحبه بأرباح عظيمة، فمن خلال الفرق بين سعر بيع وسعر شرائها الغابة - أرض الزبير - نرى ذلك؛ إذ (كان بها أملاك لأهلها استولى عليها الخراب، وكان للزبير بن العوام - رضى الله عنه - قد اشتراها بمائة وسبعين ألفاً بيعت فى تركته بألف وستمائة ألف)^(٤٢)، وامتلك طلحة بن عبيد الله أراضى فى السراة والقناة، وكان يزرع على عشرين ناضحاً^(٤٣)، كما امتلك ابنه جعفر أرضاً .. أنفق عليها مائتى ألف دينار، وكانت تسقى أزيد من عشرين ألف نخلة^(٤٤)، بل امتلك أرضاً فى الطائف كانت تسمى

الوهرط، واشتهرت بالخصوبة وكثرة غلتها الزراعية، ويقال إن كل فاكهة الطائف ومكة كانت تأتي منها^(٤٦)، و(ابنتي سعيد بن العاص بالعرصة قصراً في سرتها، واحتقر بها، وغرس النخل والبساتين، وكان نخلها أكبر شيء بالمدينة، وكانت تسمى عرصة الماء)^(٤٧). وكان مروان بن الحكم يملك أرضاً في المدينة ذات منتوج زراعي، وكان يستغل اسم عثمان في مصلحة منتوج هذه الأرض (كان مروان قد ازدرع بالمدينة في خلافة عثمان على ثلاثين جملاً كان يأمر بالنوى أن يشتري فينادى أن أمير المؤمنين يريده وعثمان لا يشعر بذلك، فدخل عليه طلحة وكلمه في أمر النوى فحلف أنه لم يأمر بذلك، فقال طلحة هذا أعجب أن يفتات عليك بمثل فهذه صنعت كما صنع ابن أبي حنتمة، يعني عمر بن الخطاب. خرج يرفاه بدرهم يشتري به لحماً فقال للحام إنني أريده لعمر فبلغ عمر ذلك، فأرسل إلى يرضاً فأتى به وقد برك عمر على ركبته وهو يقتل شاربه فلم أزل أكلمه فيه حتى سكنته فقال له والله لئن عدت لأجعلنك نكالا، أتشتري السلعة ثم تقول هي لأمر المؤمنين)^(٤٨). ويروى أن مروان قد احتقر أرضاً وأخرج عين ماء وازدرع^(٤٩).

وإذا كان التوسع في الاستثمار الزراعي قد شمل الحجاز والمدينة بخاصة، واستخدم العبيد عمالاً زراعيين، أو أجراء في إحياء الأرض، فإن الأمصار قد شهدت نمواً أعظم في هذا المجال بحكم توافر الأراضي الخصبة والظروف الجديدة كما بيئنا من قبل، ويبدو منطقياً أن تكون زيادة عدد العبيد من أسرى الحرب^(٥٠) قد أهلتهم للعمل في الأرض الزراعية وإحياء الموات. فالسبب لم يتوقف إذ نجده في زمن على حين سببت مناطق قريبة من الهند (فلما كان آخر سنة ثمان وثلاثين وأول سنة تسع وثلاثين في خلافة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - توجه إلى ذلك الثغر الحارث بن مرة العبدى متطوعاً بإذن علي فظفر مغنماً وسبياً وقسم في يوم واحد ألف رأس)^(٥١)، كما عقدت اتفاقية استبدال طعام بعبيد مع أهل النوبة في زمن عثمان^(٥٢).

ولعلّ مما يشير إلى أهمية الرقيق في هذه الحقبة وجود سوق له في مصر^(٥٣).

وزاد عثمان في الحمى، حمى إبل الصدقة نتيجة لزيادتها، فقد بلغت إبل الصدقة والنعم في عهده نحواً من أربعين ألفاً^(٥٤)، فزاد في حمى ضربة، لكن هذه الزيادة كانت على حساب أراض كثيرة لعدد كبير من القبائل العربية، إذ دخل نتيجة لهذه الزيادة في مجال الحمى حقوق لسبع أبطن من بني كلاب، وهم أكثر أملاكاً في

الحمى، ثم حقوق غنى، ودخل فيه أحد عشر منهلاً من مياه فزاراة أكثرها فيها قرى ونخيل، ودخل من مياه ضباب فى الحمى منهم بنو قاسط وبنو عبد الله وهم بنو الباسلية وبنو الأحمسية ولهم ستة أمواه؛ ماء يقال له حسيلة فى ظهر شعبى والبردان وهو سيد مياههم، والثلماء والبغبيغة، كما دخل لبنى محارب، بنو سعيد بن الحارث، من مياه فى الحمى ماء يقال له غبير فى وادى المياه بين شعبى ورملة بنى الأردم، وماء يقال له غبار وأحساء كثيرة فى وادى المياه، ودخل فى الحمى سويقة^(٥٥).

واشتري عثمان أيضاً ماء من مياه بنى ضبينة كان أدنى مياه غنى إلى ضربه يقال لها البكرة، ثم أدخلها فى مجال الحمى^(٥٦)، كما احتقر عينا فى ناحية من الأرض التى لغنى خارج الحمى فى حق بنى مالك بن سعيد ابن عوف - رهط طفيل الغنوى الشاعر - وعلى مقربة ماء من مياههم يقال له نف، كما سمح ببناء قصر لعماله عند هذه العين يسكنونه^(٥٧).

ولم يقتصر عمل عثمان على الزيادة فى الحمى بل أعطى إنا لبعض من عماله بالإفادة من الإحماء لحسابهم الخاص، وهو فى هذا التصرف خالف سنة الرسول وسياسة أبى بكر وعمر فى حصر الإفادة من الإحماء لمصلحة عامة المسلمين فحسب، فقد أعطى عثمان مروان بن الحكم إنا باحتقار حفيرة يقال لها الصفوة فى ناحية حمى ضرية بالقرب من أرض بنى الأضيظ بن كلاب، وسمح لعبد الله بن مطيع العدوى بحفر حفيرة بالحمى فى ناحية شعبى إلى جنب الثريا للكنديين^(٥٨). ويظهر أن عثمان سمح لعبد الرحمن بن عوف باستغلال الحمى؛ فقد كان لعبد الرحمن ألف بغير وثلاثة آلاف شاه وفرس كانت ترعى بالبقيع^(٥٩)، ومع ما فى هذا التصرف من إثارة التذمر بين من لديهم الأنعام والمواشى من فقراء المسلمين، فقد خالف عثمان سياسة عمر بن الخطاب الذى حذر على نعم ابن عوف أن تدخل مجال الحمى، لما لديه من نخل وزرع؛ ولأنها تضر بالحمى.

حدث توسع فى منح القطائع زمن عثمان بن عفان، وكان بعضها إقطاع تملك فى حين كانت قطائعه الأخرى لدواع عسكرية دفاعية ولدواع خاصة بتوطين العرب. وحدث توسع فى امتلاك الأرض الزراعية واستخدام الرقيق فى إحياء الأرض الموات، سواء فى البلدان المفتوحة أو فى الحجاز، فقد وجدت ملكيات واسعة لكبار الصحابة الذى عنوا بإحياء الأرض واستصلاحها والاستثمار الزراعى.

هوامش البحث:

١. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٢؛ السبلانري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.
٢. السبلانري، فتوح البلدان، ص ٢٧٢.
٣. ابن آدم، يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣هـ)، كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٩.
٤. ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، الاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق عبد الله الصديق، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢.
٥. المصدر نفسه، ص ١٠٣.
٦. ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، الأموال، تحقيق محمد حامد الفقى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص ص ١٠٣، ٢٨٣.
٧. السبلانري، فتوح البلدان، ص ٢٧٣؛ ابن سلام، الأموال، ص ص ٢٣، ٢٨٤.
٨. الماوردي، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي (ت ٥٤٥هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٩٣؛ قدامة بن جعفر، الخراج، ص ٢١٧.
٩. الدورى، عبد العزيز، فى التنظيم الاقتصادى فى صدر الإسلام (مجلة العلوم الاجتماعية)، عدد خاص بمناسبة دخول القرن الخامس عشر الهجرى، جامعة الكويت، ١٩٨١، ص ص ٧٩-٨٠؛ جود، جمال، العرب والأرض فى العراق فى صدر الإسلام، الشركة العربية للطباعة، ط ١، عمان، ١٩٧٧، ص ١٢٨.
١٠. الطبرى، أبو جعفر بن جرير (ت ٣١٩هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٠ أجزاء، القاهرة، ١٩٦٢، ٤/ ٢٨٠-٢٨١.
١١. جمال محمد جوده، العرب والأرض فى العراق، ص ١٣٠.
١٢. عبد العزيز الدورى، فى التنظيم الاقتصادى، ص ٨٠.

١٣. البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٤٦؛ ابن سلام، الأموال، ص ٢٨٤؛ ياقوت، معجم البلدان، ٣/ ٣١٩.
١٤. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٢٦٩.
١٥. الجنحاني، الحبيب، الشؤون الاقتصادية والمالية في حياة الدولة العربية الإسلامية الأولى، (مجلة قضايا عربية)، العدد الثاني عشر، السنة العاشرة، بيروت، شباط، ١٩٨٣، ص ١٢٨.
١٦. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ٣/ ٥٨٩؛ المقرئ، الخطط المقرئية، ص ٩٧.
١٧. ابن عساکر، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الشافعي (ت ٥٧١هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق عبد القادر أفندي بدران، مطبعة روضة الشام، ١٣٢٩ هـ، ١/ ١٨٢-١٨٣.
١٨. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٥٣.
١٩. المصدر السابق، ص ١٣٣؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٢٩٥.
٢٠. فالج حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، مطابع دار الشعب، عمان، ١٩٧٨، ص ٨٥.
٢١. البلاذري، فتوح البلدان، ص ١٨٣.
٢٢. المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠١؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٣٢٥.
٢٣. عبد العزيز الدوري، الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب، القومية العربية والإسلام (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، ط ١، بيروت، ١٩٨١، ص ٧٢.
٢٤. المرجع السابق، ص ٧٢.
٢٥. عبد العزيز الدوري، في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام، ص ٧٩.
٢٦. ابن سعد، محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ)، كتاب الطبقات الكبير، تصحيح إدوارد سحر، لندن، ص ١٣٢١-١٣٤٧هـ، ق ٣/ ٧٧.
٢٧. خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، كتاب الطبقات، تحقيق أكرم ضياء العمرى، مطبعة العاني، ط ١، بغداد، ١٩٦٧، ص ٣٦.

٢٨. ابن رجب، الاستخراج فى أحكام الخراج، ص ٢٥.
٢٩. للمزيد انظر: صالح العلى، ملكيات الأراضى فى الحجاز فى القرن الأول الهجرى، مجلة العرب، ج ١١، السنة الثالثة، أب ١٩٦٩، الصفحات ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦ وما بعدها.
٣٠. المرجع السابق، ص ٩٧٠.
٣١. السمهودى، أبو الحسن بن عبد الله (ت ٩١١هـ)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، مطبعة الآداب والمؤيد، جزآن، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ٢/٢٦٣.
٣٢. المصدر السابق، ٢/٢٦٣.
٣٣. المصدر السابق، ٢/١٢١-١٢٢.
٣٤. المصدر السابق، ٢/٢١٢.
٣٥. المصدر السابق، ٢/٢٢٥.
٣٦. المصدر السابق، ٣/٢٨٠.
٣٧. الدميرى، كمال الدين (ت ٨٠٨هـ)، حياة الحيوان الكبرى، مطبعة مصر، ١٣٠٩هـ.
٣٨. البلاذرى، فتوح البلدان، ص ٢٨.
٣٩. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب فى معرفة الأصحاب، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٢/٥١٤.
٤٠. ابن سعيد، كتاب الطبقات الكبير، ج ١، ج ٣، ص ٧٢-٧٣؛ البلاذرى، فتوح، ٢/٢٦.
٤١. ابن قتيبة، المعارف، ص ٣٢١.
٤٢. السمهودى، وفاء الوفاء، ٢/٣٥٢.
٤٣. الطبرى، تاريخ الرسل والملوك، ٤/٤٠٥.
٤٤. المصدر السابق، ٢/٢٤٨.
٤٥. المصدر السابق، ٢/٣٥٧.
٤٦. ابن المجاور، جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد (ت ١٢٩١هـ)، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، ليدن، ١٩٥١، ص ص ٢١-٢٢.

٤٧. السمهودى، وفاء الوفاء، ج ٢، ص ٢٠٠.
٤٨. البلاذرى، أنساب الأشراف، ٢٩/٥.
٤٩. السمهودى، وفاء الوفاء، ٢/٢٠٠.
٥٠. العلى، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية فى البصرة فى القرن الأول الهجرى، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٨٠.
٥١. البلاذرى، فتوح البلدان، ص ٤٢١؛ خليفة بن خياط، تاريخ، ١٧٣/١؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٤١٤.
٥٢. البلاذرى، فتوح البلدان، ص ٢٣٩؛ الطبرى، تاريخ الرسل والملوك، ١١١/٤.
٥٣. ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٢٤٢هـ)، فتوح مصر وأخبارها، طبعة ليدن، ١٩٢٠.
٥٤. الهجرى، تحديد المواضع، ص ص ٢٥٨، ٢٦٤.
٥٥. المصدر السابق، ص ٢٤٨.
٥٦. المصدر نفسه، ص ٢٤٨.
٥٧. المصدر السابق، ص ٢٨٤.
٥٨. المصدر السابق، ص ٢٤٨.
٥٩. ابن سعد، الطبقات، ٣/١٣٦.